

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ (١)

المراد باسم الفاعل ما دل على حدث وفاعله جارياً مجرى الفعل في الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال.

ثم قال:

٤٢٩ - كَفَعْلِهِ اسْمٌ فَاعِلٌ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْرُورٍ

(١) اسم الفاعل، هو: الصفة الدالة على فاعل الحدث.

ويصاغ من الفعل الثلاثي المجرد على وزن فاعل، نحو: كَاتَبَ، وَقَارَى، وَعَالِمٌ.

ويصاغ من غير الثلاثي المجرد على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، نحو: مُعَلِّمٌ، وَمُنْتَصِرٌ، وَمُبْعَثٌ، وَمُسْتَقْبَلٌ.

واسم الفاعل إما أن يكون مقترناً بأل، أو مجرداً، فإن كان مقترناً بأل عمل بدون شرط - كما سيأتي - وإن كان مجرداً من (أل) عمل بشرطين، هما:

١- أن يكون اسم الفاعل بمعنى الحال، أو الاستقبال، نحو: هذا ضاربٌ زيداً الآن، أو غداً. فزيداً:

مفعول به منصوب باسم الفاعل (ضارب).

والسبب في عمله: جَرَيَانُهُ على الفعل الذي هو بمعناه، وهو الفعل المضارع فهو موافق للفعل المضارع لفظاً في الحركات، والسكنات؛ وتأمل المضارع (يَضْرِبُ) واسم الفاعل (ضَارِبٌ) والفعل المضارع (يُقَاتِلُ) واسم الفاعل (مُقَاتِلٌ).

وهو موافق له أيضاً في المعنى؛ لأن كلا منهما يدل على الحدث في الحال، والاستقبال.

أما إن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي فلا يعمل؛ لعدم جَرَيَانِهِ في اللفظ على الفعل الماضي، فـ (ضَارِبٌ) لا يوافق الفعل الماضي (ضَرَبَ) في حركاته، وسكناته ولكنه موافق له في المعنى فقط، فكل منهما يدل على الحدث في الماضي؛ ولذلك لا يصح قولك: هذا ضاربٌ زيداً أمس، بنصب (زيداً) على أنه مفعول به لضارب، بل يجب إضافته؛ فتقول: هذا ضاربٌ زيداً أمس.

٢- أن يكون اسم الفاعل معتمداً على استفهام، أو نداء، أو نفي؛ أو أن يقع صفة والموصوف مذكور، أو أن يقع خبراً؛ والعلّة في ذلك تقريبه من الفعل.

فمثال المعتمد على استفهام: أَضَارِبُ زَيْدٌ خَالِدًا؟ ونحو: أَقَاتِلُ أَخُوكَ الصَّدَقَ؟

ومثال المعتمد على النداء: يَا ضَارِبًا زَيْدًا، ونحو: يَا طَالِعًا جِبَلًا.

ومثال المعتمد على النفي: مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ خَالِدًا، ونحو: غَيْرُ مُضَيِّعٍ نَفْسَهُ عَاقِلٌ.

ومثال وقوعه صفة (والصفة تشمل: النعت، والحال) فمثال النعت: مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً (والموصوف مذكور، وهو: برجل).

ومثال الحال قولك: جاء زيدٌ رَاكِبًا فرسًا. وهذا هو معنى قوله: "أو جا صفة".

ومثال وقوعه خبراً (والخبر يشمل: خبر المبتدأ، وخبر ناسخه، أو مفعوله) فمثال خبر المبتدأ: زيدٌ ضاربٌ خالدًا. ومثال خبر الناسخ: كان زيدٌ ضارباً خالدًا، وإن زيداً ضاربٌ خالدًا. ومثال مفعول الفعل الناسخ: ظننت زيداً ضارباً خالدًا، وأعلمت زيداً عمراً ضارباً خالدًا. وهذا هو معنى قوله: "أو مُسْنَدًا".

يعني: أن اسم الفاعل يعمل فعله فيرفع الفاعل إن كان فعله لازماً نحو: أقائم زيد، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً لواحد نحو: أضارب زيد عمراً، وينصب المفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين نحو: أمعط زيد عمراً درهماً، وهذه كلها مستفادة من قوله: (كَفَعْلُهُ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ). لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين: أشار إلى الأول منهما بقوله: (إِنَّ كَانَ عَنْ مُضِيَّهِ بِمَعزَلٍ) يعني أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه أشبه فعله في الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو: أنا ضارب زيدا غداً أو الآن، فلو كان بمعنى الماضي لم يعمل لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر. ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله:

٤٣٠- وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نَدَا أَوْ نَفِيًّا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا

يعني أن من شرط إعمال الفاعل أن يعتمد على شيء قبله، وذكر في ذلك خمسة مواضع، الأول: إن يلي الاستفهام نحو: أضارب أنت عمراً؟. الثاني: أن يلي حرف النداء نحو: يا طالعا جبلاً، والظاهر أن هذا خاص بالاسم. الثالث: أن يلي نفيًا نحو: ما ضارب أنت زيدا. الرابع: أن يكون صفة لموصوف نحو: مررت برجل ضارب عمراً، وفي ضمن هذه الحال لأنها صفة في المعنى نحو: جاء زيد ركباً فرساً. الخامس: أن يكون مسنداً وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو: زيد ضارب عمراً، وإن زيدا ضارب عمراً، وكان زيد ضارباً عمراً، وظننت زيدا ضارباً عمراً، لأن اسم الفاعل في هذه المثل كلها مسند، و(اسم الفاعل) مبتدأ، وخبره (كلمة) و(في العمل) متعلق بالاستقرار الذي في الخبر وإن كان شرط، والباء في (بمعزل) ظرفية بمعنى في، والمجرور خير (كان) و(عن مضيه) متعلق بمعزل، والهاء في (مضيه) عائدة على اسم الفاعل، و(استفهاماً) مفعول به (ولي) و(أو) (حرف ندا)، و(نفيًا) معطوفان على (استفهاماً) و(أجاً) معطوف على (ولي) أو (مسنداً) معطوف على (صفة) ثم قال:

٤٣١- وَقَدْ يَكُونُ نَعْتًا مَحذُوفًا عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ

يعني اسم الفاعل يأتي معتمداً على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة لمذكور كقول الشاعر^(١): [البيسط]

كِنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

(١) قاله الأعشى من قصيدة ليزيد بن مسهر الشيباني، والرواية في الديوان ص ٤٨: ١

كناطح صخرة يوماً ليفلقها...

أي كوعل ناطح، وقد تقدم أن ما وقع بعد حرف النداء من هذا الباب معتمد على الموصوف، والضمير في (يكون) اسمها وهو عائد على اسم الفاعل، و(نعت) خبرها، و(عرف) في موضع الصفة لمخدوف.

ثم قال:

٤٣٢- وَإِنْ يَكُنْ صَلَّةً أَلْ فَفِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِي

يعني أن اسم الفاعل إذا وقع صلة لأل عمل المذكور مطلقا حالا كان أو مستقبلا أو ماضيا، وإنما عمل مطلقا لأنه صار بمنزلة الفعل، قال الشارح: لأنه لما كان صلة الموصول وغني بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل ومعنى واستعمالا فأعطى حكمه في العمل كما أعطى حكمه في صحة عطف الفعل عليه كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ [الحديد: ١٨] ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ وقوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ ﴿فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣، ٤] انتهى. قلت: جعله واقعا (صلة أل) مسوغا لعطف الفعل عليه فيه نظر لأنه قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة لأل نحو قوله عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] و(لا يكن) شرط، و(صلة أل) خبر (يكن) والفاء جواب الشرط، و(إعماله) مبتدأ وخبره (وقد ارتضى) و(في المضي) متعلق بارتضى.

ثم قال:

٤٣٣- فَعَالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ فِي كَثْرَةِ عَن فَاعِلٍ بَدِيلٌ

٤٣٤- فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِلٌ

يعني أن هذه الأمثلة الخمسة التي هي: فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل ومتساوية في أنها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه، وقوله: (في كثرة) أي مراد به الكثرة أي التكثر وفي الزيادة وهي الزيادة في الفعل ولذلك سميت أمثلة المبالغة، ويؤد حمل كلامه على هذا المعنى قوله في الكافية: وقد يصير فاعل فعلا تكثر أو فعولا أو مفعالا، وعلى هذا شرح الشارح، ويحتمل عندي أن يكون أراد بكثرة أن هذه الأمثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور ويؤيده قوله بعد: (وفي فعيل قل ذا وفعل) ويدل على صحة هذا التأويل في شرح الكافية: وأكثرها استعمالا فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم أفعل، أما إعمال (فعال) فنحو ما ما حكاه سيوييه من قولهم: أما العسل فأنا شراب، وأما إعمال (مفعال) فنحو: إنه لمنحار بوائكها، وأما إعمال (فعول) فنحو قول الشاعر^(١): [الطويل]

(١) قائله أبو طالب بن عبد المطلب، واسمه عبد مناف بن عبد المطلب - عم النبي صلى الله عليه وسلم - من قصيدة يرثي فيها أبا أمية بن المغيرة، زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب.

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ
وأما إعمال (فعليل) فنحو: إن الله سميع دعاء من دعاء، وأما إعمال (فعل) فنحو
قوله^(١): [الكامل]

حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

اللغة: "ضروب" على وزن فعول مبالغة لضارب، "نصل السيف" حده وشفرتة، "سوق" -بضم السين- جمع ساق، "سمان" جمع سمينة وهي المتلثة الجسم، "عاقر" اسم فاعل من العقر، وهو الذبح.
المعنى: يصف الشاعر أبا أمية بالكرم وقت العسرة ويقول: إنه كان جوادا واسع الكرم، يعقر الإبل السمان للضيفان إذا أعسر الناس، ولم يجدوا زادا.

الإعراب: "ضروب" خبر لمبتدأ محذوف أي: أنت ضروب، "بنصل" متعلق بـ"ضروب"، "السيف" مضاف إليه، وفي ضروب ضمير مستتر فاعله، "سوق" مفعول به لضروب، "سمانها" مضاف إليه، "إذا" ظرف لما يستقبل من الزمان، "عدموا" فعل وفاعل، "زادا" مفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها، "فإنك" الفاء واقعة في جواب إذا وإن حرف توكيد ونصب وضمير المخاطب اسم إن، "عاقر" خبر إن، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها جواب إذا.

الشاهد فيه: "ضروب... سوق"، فإن "ضروب" صيغة مبالغة للضارب وقد عمل عمل فعله حيث نصب "سوق"، وقد اعتمد على مخبر عنه محذوف، أي: أنت ضروب.

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣٤٢/٢، وابن هشام ١٧/٣، والسيوطي ص ٨٢، وذكره سيويه ٥٧/١، والمفصل ٧٠/٦، والشذور ص ٤٠٨، والقطر ص ٢٨٠، والشاهد ٦٠٢ في الخزانة.
(١) قائله هو أبو يحيى اللاحقي.

اللغة: "حذر" -بفتح الحاء وكسر الزاي- خائف، "لا تضير" من ضار يضير يعني: ضر يضر، "منجيه" اسم فاعل من أنجى إنجاء، "الأقدار" جمع قدر.
المعنى: يقول: إن هذا الشخص يكثر الحذر والخوف من أمور ليس فيها ضر، ويأمن ما لا يتجيه من قضاء الله وقدره.

الإعراب: "حذر" خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو حذر، وفيه ضمير مستتر فاعل، "أمورا" مفعول لحذر، "لا" نافية، "تضير" فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر والجملة في محل نصب صفة لأمور، "وآمن" معطوف على حذر، وفيه ضمير مستتر فاعل، "ما" اسم موصول مفعول لآمن، "ليس" فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر، "منجيه" خبر ليس، والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، "من الأقدار" متعلق بمنجيه، وجملة ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: "حذر أمورا" حيث أعمل "حذر" وهو من صيغ المبالغة عمل الفعل، فنصب المفعول وهو "أمورا".

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣٤٢/٢، وابن عقيل ٨٨/٢، وابن الناظم، وذكره سيويه ٥٨/١، وابن يعيش ٧١/٦، والشاهد ٦٠٥ في خزانة الأدب.

و (فعال) مبتدأ، و(أو مفعول أو فعول) معطوفان على (فعال) و(بديل) خبر المبتدأ، و(في كثرة) و(عن فاعل) متعلقان بـ (بديل) وأفرد بديلا وهو خبر عن أكثر من واحد، لأن فعليا قد جاء الإخبار به عن الجمع، و(ما) مفعول بـ (يستحق) وهو موصولة وصلتها (له) و(من عمل) متعلق بالاستقرار الذي تعلقت به الصلة، و(ذا) فاعل بـ (قل) و(في فعيل) متعلق بقل، و(فعل) معطوف عليه.

ثم قال:

٤٣٥- وَمَا سَوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ (ما سَوَى الْمُفْرَدِ) هو المثنى والمجموع وشمل الجمع الذي على حد المثنى وجمع التكسير، فالتثنية نحو: هذان ضاربان زيدا، والجمع نحو: هؤلاء ضاربون عمرا وضراب زيدا، فتعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه، و(ما) مبتدأ وهو موصولة وصلته (سَوَى الْمُفْرَدِ) (مثله) مفعول ثان بـ (اجعل) والمفعول الأول لضمير المستتر في (جعل) وهو العائد على العائد، و(في الحكم) متعلق بـ (جعل)، وكذلك (حيثما).

ثم قال:

٤٣٦- وَأَنْصَبُ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًّا وَآخِضًا وَهُوَ لَنْصَبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي يعنى (بِذِي الْإِعْمَالِ) ما توفرت فيه شرط العمل المذكور، وشمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة، والتلو التابع، وفهم من تقديمه النصب أنه هو الأصل والخفض جائز وإن كان على خلاف الأصل ووجهه قصد التخفيف فتقول: هذا ضارب زيدا وضارب زيد، وهذان ضاربان زيد، وهؤلاء ضاربون زيد وضاربو زيد، وضراب زيد، وضراب زيد، هذا حكم ما يتعدى من اسم الفاعل وما هو بدل منه إلى واحد، وإن كان متعديا إلى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله: (وَهُوَ لَنْصَبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي) يعنى أن اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد، وأضيف إلى الأول نصب ما عدا الأول، وشمل ذلك المتعدي إلى اثنين نحو: أنا معطي زيد درهما، والمتعدي إلى ثلاثة نحو: أنا معلم زيدا عمرا منطلقا، وشمل أيضاً ما كان منصوبا باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف نحو: أنا ضارب زيد اليوم، وفهم منه أن المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف إلى الأول إذا كان بمعنى الماضي غير منصوب باسم الفاعل المذكور وهو المشهور نحو: أنا معطي زيد درهما أمس. فالمنصوب بعد انتصب بفعل مقدر لأنه إنما جعل الحكم في ذلك لما استوفى شروط العمل، واسم الفاعل بمعنى المضي لم يستوفها، و(تلوا) بـ (انصب) وهو مطلوب لانصب واخفض فهو من باب التنازع، وكذلك (بذي) وهو مبتدأ وخبره (مقتضى) و(لنصب) متعلق بمقتضى. ثم قال:

٤٣٧- وَأَجْرُزُ أَوْ أَنْصَبُ تَابِعَ الَّذِي أَنْخَفَضُ كَمَبْتِغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضُ
 إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز في تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل وشمل
 جميع التوابع، واختلف في الناصب له فقيل: اسم الفاعل المضاف، وقيل: فعل مضمر وهو
 مذهب سيبويه، وكلام الناظم محتمل للمذهبين إذا لم ينص على ناصبه، لكن صرح في
 شرح الكافية بأنه محمول على الموضع وأن ناصبه اسم الفاعل المذكور، و(تابع)
 بـ(انصب) وهو مطلوب أيضاً لـ (اجزر) فهو من باب التنازع. ثم مثل بقوله: (كَمَبْتِغِي
 جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضُ) فـ (من) في المثال مبتدأ وهو موصول وصلته (نَهَضُ) و(مبتغي) خبر
 مقدم وهو مضاف إلى (جاه) و(مالا) معطوف على المحل. ثم قال:

٤٣٨- وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطِي اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ
 يعني أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة في اسم الفاعل من كونه
 بمعنى الحال أو الاستقبال، ومطلقاً إذا كان صلة آل وبشرط الاعتماد، و(كل) مبتدأ مضاف
 لـ (ما) وهي موصولة وصلتها (قرر) و(لاسم) متعلق بقرر، و(يعطي) الخ خبر (كل)
 و(بلا تفاضل) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بما قبله. ثم قال:

٤٣٩- فَهُوَ كَفَعْلٍ صِيغٍ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي
 يعني أن اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول في معناه، كما أن اسم الفاعل مثل
 الفعل المصوغ للفاعل في معناه فتقول: زيد مضروب أبوه، فيرتفع ما بعد مضروب على أنه
 مفعول لم يسم فاعله، كما تقول: زيد ضرب أبوه و(كفعل) خبر (هو) و(صيغ) في
 موضع الصفة لـ (فعل) و(في معناه) في موضع الحال من الضمير في (صيغ) أي صيغ
 للمفعول في حال كونه موافقاً له في المعنى، وأتى بمثال من المتعدي إلى مفعولين وهو قوله:
 (كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي) فـ (المعطي) مبتدأ، وأل فيه موصولة، وفي (المعطي) ضمير
 مستتر عائد على آل وهو المفعول الأول بالمعطي، و(كفافا) مفعول ثان للمعطي،
 و(يكتفي) خبر المبتدأ.

ثم قال:

٤٤٠- وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَمَحْمُودِ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ
 يعني أن اسم المفعول انفراداً بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى كقولك: زيد مكسو
 العبد، وأصله مكسو عبده، ومثله قوله: محمود المقاصد الورع، و(قد) للتحقيق لا للتقليل
 لكثرة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه، و(ذا) فاعل بـ (يضاف) وهو إشارة إلى اسم
 المفعول، و(مرتفع) نعت لـ (اسم) و(معنى) منصوب على حذف حرف الجر أي في معنى
 و(الورع) مبتدأ وخبره (محمود) وهو مضاف إلى المقاصد وأصله محمودة مقاصد.